

وضعت تقريراً ملخصه ان الرأي في سوريا متفق على المطالبة بالاستقلال، ورفض الانتداب، واصرار على رفض الوطن القومي اليهودي. بيد ان هذا التقرير لم يكن مصيره الا الاهمال، نظراً لمطامع بريطانيا وفرنسا، ولتبدل موقف الولايات المتحدة الاميركية، ومعارضة الصهيونية^(٤٨).

وأعقب ذلك اتفاق لويد جورج - كليمنصو القاضي بتطبيق اتفاقية سايكس - بيكو مع تعديلات لصالح بريطانيا في شمال العراق وفي فلسطين والاردن، بحيث اصبح هذان القطران تحت المظلة البريطانية، خلافاً لاتفاقية حسين - مكماهون وسايكس - بيكو؛ وتبعت ذلك اتفاقية فيصل - كليمانصو التنزالية التي رفضها المؤتمر السوري الثاني الذي عقد في دمشق في العام ١٩٢٠. وبسبب هذا الرفض، دعت فرنسا وبريطانيا مؤتمر الصلح الى الانعقاد، لأخذ غطاء دولي، والمضي قدماً في تنفيذ المرامي الامبريالية^(٤٩).

جاءت قرارات المؤتمر متخطية كل الاتفاقيات التأميرية السابقة. وقد تضمنت وضع سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ووضع العراق تحت الانتداب البريطاني؛ اما فلسطين، فقد جعلت تحت الانتداب البريطاني. وقد حملت هذه القرارات، الصادرة العام ١٩٢٠، مخالفة لجميع عهود الحلفاء ورغبات السكان والمادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الامم. وقد اسفر الامر عن احتلال فرنسا لسوريا، بعد موقعة ميسلون في تموز (يوليو) ١٩٢٠^(٥٠).

الانتداب تمهيد للتهويد

كان فرض الانتداب البريطاني على فلسطين مخالفاً للوعود التي قطعتها بريطانيا للشريف حسين، ومخالفاً لاتفاقية سايكس - بيكو التي قضت بالاشراف الدولي عليها، ومخالفاً، أيضاً، للمادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الامم التي تنص على حق تقرير المصير.

لقد قام الانتداب على أساس تحقيق وعد بلفور. ويعتبر صك الانتداب، في مواده الثماني والعشرين، نسخة منقحة عن مسودة مشروع قدمته اللجنة الصهيونية، برئاسة فلنكس فرانكفورت. وهو يضمن تحقيق آمال الصهيوين في كل بنوده، ما عدا البند الخامس والعشرين الذي أخرج شرق الاردن من منطقة الانتداب على فلسطين^(٥١).

وتشير مقدمة الصك هذا، الذي وضعت بريطانيا مشروعه وعرضته على مجلس العصبة فأقره في ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٢٢، ووضع موضع التنفيذ في ٢٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٣، الى التزام بريطانيا، بموافقة الدول الكبرى، على تنفيذ وعد بلفور، والى الاعتراف بالصلة التاريخية بين اليهود وفلسطين، والى اختيار بريطانيا للانتداب على فلسطين، ثم قبولها بذلك.

وجاء في البند الثاني: «تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في احوال سياسية وادارية واقتصادية، تضمن انشاء الوطن القومي اليهودي».

وفي المادة الرابعة: «يعترف بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية لاسداء المشورة الى ادارة فلسطين والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الامور التي قد تؤثر في انشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين...».

وفي المادة السادسة: «على ادارة فلسطين، مع ضمان عدم الحاق الضرر بحقوق ووضع فئات الاهالي الأخرى، ان تسهل هجرة اليهود في احوال ملائمة، وان تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار اليها في المادة الرابعة، حشد اليهود في الأراضي الاميرية والاراضي الموات غير المطلوبة